محاولات التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، المعوقات والأفاق

د. موالدي سليم حميدوش أمحمد دراجي كريمو
جامعة خميس مليانة جامعة خميس مليانة جامعة الجزائر3

ملخص:

منذ أن الدول الإفريقية عرفت الاستقلال لا سيما مع بداية السبعينات حاولت بناء تكتلات إقليمية ناجحة بغية التكامل الاقتصادي والنقدي مثل الاتحاد الأوربي، فبرغم من المعوقات المختلفة التي تحول دون تحقيق الأهداف النهائية للمبادرات الإقليمية إلا أن المحاولات الكثيرة في هذا الإطار، مكنت من تواجد في إفريقيا 14 تجمع إقليمي كبير وعدد معتبر من التجمعات الصغيرة والقليل منها فقط استطاع السير في المراحل الأولي لتحقيق التكامل الإقليمي على غرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، أما الكثير منها فمازال يراوح مكانه وذلك بسبب كثرة المعوقات وتعددها، بالنظر إلي الخلفية التاريخية والاجتماعية والثقافية وبالرغم مما يتوفر لديها من ثروات باطنية و قدرات بشرية وما يقابلها من توجهات سياسية التي تطغي عليها النزاعات و الانقلابات المتكررة مع غياب الحوكمة والشرعية.إلا أنه لا يمكن الإدلاء بالحكم النهائي علي التكتلات الخاصة بالقارة لأنها وليدة خريطة استعمارية التي لم تأخذ بعين الاعتبار المجموعات العرقية كما لا يمكن المقارنة مع التكتلات العالمية الأخرى بالنظر إلي حدثتها كدول وجهل مستقبلها وحتى بقاء البعض منها وهذا بغض النظر عن التفاوتات الاقتصادية وثقل المديونية التي تحيل فيما بينها.

الكلمات المفتاحية: التكامل؛ التجمعات الاقتصادية الإقليمية، الاتفاقيات الجهوية للتبادل الحر.

Résumé :

Depuis que les pays africains ont acquis leur indépendance et, notamment à partir des années soixante-dix, ces pays ont essayé de fonder des blocs régionaux pour concrétiser l'intégration économique et monétaire telle que celui de l'Union Européenne. Malgré les différents handicaps qui entravent à la réalisation des objectifs finaux dédiés aux initiatives à vocation régionale, néanmoins, les différentes tentatives ont permis à l'Afrique de créer 14 grandes Unions d'ordre régionales et un nombre important de petits regroupements et dont seule une petite partie de ces Unions ont pu atteindre les premières étapes de l'intégration régionale à l'instar de la Communauté Économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO). Et pour beaucoup d'autres Unions, ils sont toujours au point mort en raison des différents et multiplesobstacles, ayant trait au contexte historique, social et culturel, malgré les richesses inhérentes et les capacités humaines dont disposent ces pays, et également au vu des tendances politiques, dominées par des conflits et des coups d'État répétitifs accompagnés par une absence de gouvernance et de légitimité. Cependant, on ne peut ni rendre un jugement définitif sur les différents Unions du continent, car ils sont nées à la suite d'une carte coloniale qui n'a pas tenu compte des groupes ethniques et ni faire de comparaison avec d'autres Unions régionales à l'échelle planétaire, étant donné que les États africains sont au stade rudimentaire et ignorent leur avenir y compris le devenir de l'existence de certains d'entre eux.Et cela, en dehors des disparités régionales et du poids de la dette qui les séparent.

Mots clés : intégration, union économique régionale, accord régional de libre-échange.

تمهيد

في ظل البيئة الاقتصادية العالمية المتميزة باللجوء المتزايد لتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية عملت الدول الإفريقية منذ السنوات الأولى لاستقلالها على تبني مبادرات للتكامل الاقتصادي الإقليمي باعتبارها حلا لتجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية من توفر سوق واسع لتحقيق اقتصاديات الحجم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن إطارا جيدا لمعاقبة السياسات الرديئة لما تفرضه من منافسة، ولما تساهم به من تيسير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، غير أن تحقيق

ذلك واجه الكثير من المعوقات المادية" ضعف الهياكل القاعدية الإقليمية المرتبطة بالنقل، تكنولوجيا الإعلام والاتصال... " وغير مادية " كتخلف سوق رؤوس، الانتماء إلى عدة تجمعات إقليمية والتداخل بين هذه التجمعات،..." بالإضافة إلى معوقات اقتصادية وسياسية أخرى وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية: هل هناك محاولات جادة للتكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا؟ وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية سنحاول الإجابة عليها من خلال دراستنا للموضوع هي:

- في أي اتجاه تسير محاولات التكامل الاقتصادي في إفريقيا؟.
- لماذا لم يحقق التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا أهدافه؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح سيرورة عملية التكامل الاقتصادي في إفريقيا واهم المراحل التي قطعتها في ظل معاهدة أبوجا المنظمة لعملية التكامل في القارة، كما تهدف إلى توضيح أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التكامل الإقليمي سواءا كانت معوقات مادية أو غير مادية.

تقسيم البحث:

من اجل التعرض للموضوع من جميع جوانبه سنقسم البحث إلى ثلاث محاور أساسية هي:

- الخلفية التاريخية للتكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا،
- أهم التجمعات الإقليمية في إفريقيا،
- معوقات التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا.

1- الخلفية التاريخية للتكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا.

تبنت غالبية الدول الإفريقية بعد حصولها على استقلالها فكرة التكامل الإقليمي كإستراتيجية لمواجهة تحديات التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث كانت النظرية السائدة في تلك الفترة أن عملية التكامل الإقليمي تمنح الإطار الذي يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية، ويسمح بتجاوز عقبات التي تحول بين ترقية التجارة البينية وإن تجاوز هذه العقبات يساهم في إنشاء أسواق مشتركة تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم، دعم الجهاز الإنتاجي، ودعم درجة التنافسية لإفريقيا، وفي هذا الإطار الذي عرف الاتجاه المتزايد للإقليمية عرفت سنوات الستينات والثمانينات إنشاء عدة تكتلات إقليمية لدعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية والتي كانت تهدف في مجملها إلى [1]:

- ترقية التجارة البينية والحد من العراقيل الجمركية وغير الجمركية،
- دعم التنمية الإقليمية من خلال تنمية القطاع الاقتصادي، الهياكل القاعدية وإطلاق مشاريع كبرى في القطاعات المصنعة،
- العمل على حرية تنقل وسائل الإنتاج،
- ترقية التعاون النقدي.

وكانت نقطة البداية في دعم عملية التكامل الإقليمي هي ما يعرف بمخطط لاغوس الذي تم اعتماده في أفريل سنة 1980 لمواجهة تدهور الوضعية الاقتصادية في إفريقيا والذي كان يستهدف تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي[2]:

- تحقيق مستوى نمو اقتصادي قوي و مستدام،
- بناء قاعدة موارد مستدامة،
- العمل على إعادة بناء التركيبة الاقتصادية والاجتماعية،

- تحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي والجهوي من خلال إعادة هيكلة القارة وتحويلها إلى وحدات اقتصادية إقليمية وجهوية تساهم في الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي 03 جوان 1991 في ابوجا بنيجيريا تم فتح فصل جديد في مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا حيث تم التوقيع على المعاهدة الاقتصادية الإفريقية Communauté économique africaine وذلك من اجل وضع القارة على خط التكامل الإقليمي، من خلال برنامج يمتد إلى سنة 2040 يتم فيها تأسيس الوحدة الاقتصادية الإفريقية بعملة موحدة، مع حرية انتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة السلع الخدمات [3]، وذلك وفقا لستة مراحل:

المرحلة1: إنشاء جماعات اقتصادية إقليمية في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه الجماعات، وتعزيز القائم منها "تنتهي هذه المرحلة في عام 1999"،

- المرحلة 2: تنسيق الأنشطة والمواءمة بينها، والإزالة التدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية على المستوى الإقليمي " تنتهي هذه المرحلة في عام 2007"،
- المرحلة 3: إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية على المستوى الإقليمي "تنتهي هذه المرحلة في عام 2017"،
- المرحلة 4: إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة "تنتهي هذه المرحلة في عام 2019"،
- المرحلة 5: إنشاء سوق مشتركة على مستوى القارة " تنتهي هذه المرحلة في عام 2023"،
- المرحلة السادسة: إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي " تنتهي هذه المرحلة بين 2024 و 2034 ".

بالإضافة إلى قرارات معاهدة أبوجا التي تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التكامل الإقليمي، والتي تستند على أهداف إستراتيجية أهمها إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي في أفاق 2034 [4] ، تعتبر قمة النيباد ومفوضية الاتحاد الإفريقي ركائز مهمة في هذا الإطار، وذلك رغم الصعوبات الكبيرة والتحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه القارة، بحيث تتضمن برامجهما حلول فعالة وقابلة للاستمرار من وجهة النظر السياساتية والمؤسسية والمالية في تحقيق التكامل الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، بدأ الاتحاد الأفريقي بتنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز عملية التكامل. وشملت بعض هذه المبادرات وضع واعتماد الميثاق الأفريقي للإحصاء؛ والتقدم المحرز في إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية التي يرتكز إليها في إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية، والتي تتألف من بنك الاستثمار الأفريقي، AfDF & BCA، وفقا لما تنص عليه المادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛ واعتماد برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛ وبرنامج الحد الأدنى من التكامل.

2- أهم التجمعات الإقليمية في إفريقيا:

يعتبر إنشاء التكتلات الإقليمية الأفريقية خطوة مهمة على طريق دعم اقتصاديات الدول الأعضاء في تلك التكتلات، وتحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية الشاملة من جهة ثانية- وفقًا لنصوص معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ومواجهة تحديات العولمة من جهة ثالثة. وفى هذا الإطار أنشئت العديد من التكتلات الإقليمية الأفريقية، وكان أبرزها: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، وجماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (سادك)، والهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس)، والجماعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية (ايكاو)، والجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى (سيبجل)، .. الخ.، وتضم أفريقيا (43) بلداً ويسكنها أكثر من (730) مليون نسمة. مقسمة إلى أربع مناطق كبيرة :

- غرب أفريقيا : 15 بلداً،

- شرق أفريقيا: 8 بلدان،
- وسط أفريقيا: 10 بلدان،
- أفريقيا الجنوبية: 10 بلدان،

تشترك هذه البلدان في تجمعات إقليمية متعددة تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بحيث يوجد في إفريقيا أربعة عشر تجمع اقتصادي كبير تتميز بتشابك العضوية فيه حيث نجد 27 بلد إفريقي من أصل 53 بلدا إفريقيا عضو في اتفاقيتان للتكامل الإقليمي و 18 بلد ينتمي إلى ثلاث تجمعات إقليمية وبلد واحد ينتمي إلى أربعة تجمعات إقليمية في حين نجد سبعة بلدان فقط أعضاء في تجمع إقليمي واحد والشكل التالي يبن التداخل في العضوية في اتفاقيات التكامل الإفريقي في إفريقيا.

شكل رقم 1: تشابك التجمعات الإقليمية في إفريقيا

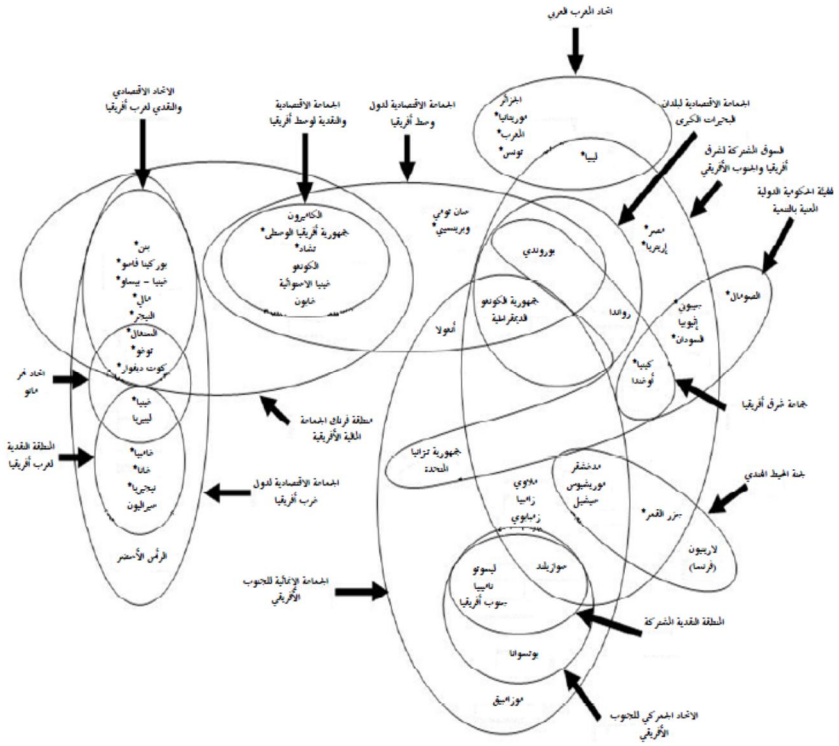

المصدر: الاونكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

غير أن هذا التشابك والتعدد في العضوية بين التجمعات الإقليمية في إفريقيا ساهم بشكل أو بآخر في تعطيل مسيرة التكامل الإقليمي وذلك لما تفرضه التعقيدات الإدارية وشهادة المنشأ المفروضة على السلع المتبادلة من ثقل في المعاملات مما يرهن عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، ومن هذا المنطلق وبغية زيادة كفاءة هذه التجمعات الإقليمية وترشيدها، وجعلها الأداة المناسبة لدعم التكامل القاري قامت مبادرة النيباد والاتحاد الأوروبي بقيام بعدة محاولات متبوعة بدراسات عن أهمية حصر هذه التجمعات الإقليمية بطريقة من شانها أن تفعل التكامل الإقليمي وتساعد على تخطي العقبات التي تحول دون قيامه، ومن هذا المنطلق وبعد محاولات عديدة تم في مارس 2006، عقد في العاصمة البوركينية " واجادوجو" المؤتمر الوزاري الأول للوزراء الأفارقة المعنيين بالتكامل الإقليمي حول ترشيد التجمعات الإفريقية القائمة، وتم حصر هذه التجمعات وتم الاعتراف فقط بثمانية منها هي[5]:

- السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا " COMESA"
- مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا " SADC "

- اتحاد المغرب العربي:" UMA "
- الهيئة الحكومية للتنمية "IGAD"
- الوحدة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية " CEDEAO"
- تجمع إفريقيا الشرقية " CAE"
- تجمع دول إفريقيا الوسطى" CEEAC"
- تجمع دول الساحل الصحراوية " CENSAD "

ونشير هنا أن المعاهدات المنشئة لهاته التجمعات ارتكزت في البداية على البعد الاقتصادي للتكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء. غير انه بمرور الوقت قد أجرت تعديلات أساسية على المعاهدات المنشئة لها لكي تتوافق مع المستجدات الإقليمية والدولية، وحتى تستوعب مجالات إضافية للتعاون الإقليمي، على الأصعدة السياسية،الأمنية، البيئية، الاجتماعية والثقافية .... وقد أتاح ذلك لتلك التنظيمات الانخراط بدرجات متفاوتة في جهود تحقيق التكامل على مختلف الأصعدة. ومن ثم أصبحت قضايا تسوية الصراعات، الأمن الإقليمي، الدفاع المشترك، حماية البيئة، ومقاومة الجفاف والتصحر والأوبئة من البنود الأساسية على جداول أعمال القمم والاجتماعات التي تجرى في إطار تلك التنظيمات الإقليمية، بحيث أصبحت هذه التجمعات أكثر استجابة للمتغيرات الدولية والإقليمية،

3- معوقات التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا.

تشير معظم الدراسات التي أجريت حول تجارب الدول الإفريقية في التكامل إلى فشلها في تحقيق زيادة في التجارة البينية أو تحقيق تنسيق في السياسات، كما انه لم يترتب عليها تطور يذكر في تركيب التجارة ينم عن حدوث تغير ملموس في البنيان الاقتصادي للدول الإفريقية، وظلت التجارة قائمة على تصدير المواد الأولية، كما ظل التفاوت قائما بين الدول المختلفة في قدراتها التصديرية ويقدر نصيب إفريقيا جنوب الصحراء من التجارة العالمية في 2010 بحوالي 2% وهي النسبة السابقة على محاولات التكامل، بينما تراوحت التجارة البينية في حدود 6% من هذه التجارة البينية واقتصر النمو في التجارة البينية على قلة من التجمعات، حيث تشير الاحصائيات لحجم التجارة البينية لأهم المناطق أن نسبة التجارة البينية في منطقة شمال إفريقيا لا تتجاوز 6% من إجمالي التجارة في المنطقة ونجدها لا تتجاوز 12% في أفريقا جنوب الصحراء، أما التجارة البينية بين أهم التجمعات الإقليمية فهي ضعيفة نوعا ما ولا تتعدى 51% كأكبر نسبة محققة في SADC و3 % في CEEAC ، 28 % قي CEDEAO، 12% في COMESA ولا تتجاوز 6% في اتحاد المغرب العربي UMA[6]، وما يثير الانتباه أن ظاهرة تواضع حجم التجارة البينية بين في إفريقيا من إجمالي التجارة ليست ظاهرة جديدة بل هي ظاهرة تعود إلى بداية الستينات التي عرفت حصول غالبية الدول الإفريقية على استقلالها، فمثلا في سنوات الستينات كانت نسبة الصادرات البينية لا تتجاوز 10% من إجمالي الصادرات الإفريقية وهذا ما نبينه في الشكل التالي الذي يبين تطور نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات الإجمالية في بعض المناطق:

شكل(2): الصادرات البينية الإفريقية كنسبة من الصادرات الإجمالية للفترة 1960-2006

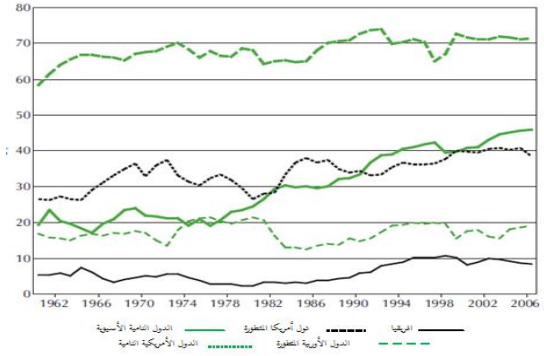

Source :Cnuced ،op.cit. p 25

ونشير هنا أن تدني قيمة التجارة البينية بالإضافة إلى أسباب أخرى سيأتي ذكرها لاحقا تشكل احد أهم معوقات التكامل الإقليمي الإفريقي، وذلك لما تشكله مؤشر التجارة البينية من أهمية في قياس مدى التكامل لمنطقة معينة، ويرتبط نمو التجارة البينية بعدة محددات ترتبط ببعضها البعض من سهولة المعاملات على الحدود وتكلفتها التي تشكل في الحالة الإفريقية أهم معوقات التجارة البينية بين الدول الإفريقية وهذا ما يبينه الجدول أدناه الذي يبين بعض مؤشرات تكلفة المعاملات في بعض التجمعات الإقليمية والمناطق:

الجدول رقم 01 : مؤشر تكلفة المعاملات في مناطق مختارة.

المنطقة	عدد وثائق التصدير	الوقت في التصدير " يوم"	تكلفة تصدير الحاوية " دولار"	عدد وثائق الاستيراد	الوقت في الاستيراد "يوم"	تكلفة الاستيراد "دولار"
SADC	7,3	31,2	1.856,3	8,4	38,0	2,273,3
COMESA	7,2	32,4	1.915,3	8,2	38,3	2457,5
CEDAEO	7,6	27,6	1.528,1	8,1	31,6	1,890,9
CEMAC	9,0	35,2	2.808.8	10,8	44,0	3,721,4
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	6,4	20,4	1.048,9	7,5	24,2	1,229,3
شرق اسيا والباسيفيك	6,4	22.7	889,8	6,9	24,1	934,7
جنوب اسيا	8.5	32.3	1.511.6	9,0	32,5	1,744,5
امريكا اللاتينية	7.1	19.0	1.310,6	7,5	22,0	1,441.1
شرق اوروبا واسيا الوسطى	6.4	26.7	1.651,7	7,6	28,1	2,457,5
الاتحاد الاوروبي	4,5	11.5	1.025.3	5,3	12,1	1.086,5
منظمة التعاون والتنمية	4.4	10,9	1.058,7	4,9	11.4	1.106,3

Habiba Ben Barka, border post, checkpoints, and intra-african trade, challenges and solution, Chief economist complex, AfDB, January 2012 p 05

يتبين كما راينا سابقا ان تكلفة المعاملات في بعض التجمعات الاقليمية الافريقية مرتفعة نسبيا مقارنة ببعض التجمعات والمناطق الاخرى، وهذا ما نلاحظه مثلا في عدد الوثائق المطلوبة في عملية التصدير فنجدها تتراوح بين سبعة وثائق الى تسعة في حين لا تتجاوز خمسة وثائق في الاتحاد الاوروبي، ويتجلى هذا الاختلال بصورة اكثر وضوحا في تكلفة تصدير واستيراد الحاوية الواحدة بحيث تجاوزت تكلفة التصدير في السادك 1,856,3 دولار في حين لم تتجاوز 900 دولار في شرق اسيا والباسفيك، ونفس التحليل ينطبق على تكلفة استيراد الحاوية الواحدة في افريقيا التي تتميز بتكلفة مرتفعة نسبيا مقارنة بالمناطق الاخرى، ونشير هنا ان هذا الارتفاع في تكلفة المعاملات انما مرده الى عوامل متشابكة ترتبط اساسا ببيرقراطية الادارة في الدول الافريقية، وتخلف نظم المعاملات فيها واستعمال الطرق التقليدية في تسويتها وغياب وتدهور الهياكل القاعدية، بالاضافة الى المشاكل التي تعانيها الدول غير ساحلية في تصدير واستيراد منتجاتها وكذلك الى تداخل طرق الرقابة وعدم

نجاعتها وهذا ما يوضحه بصورة اكثر وضوحا الشكل التالي:

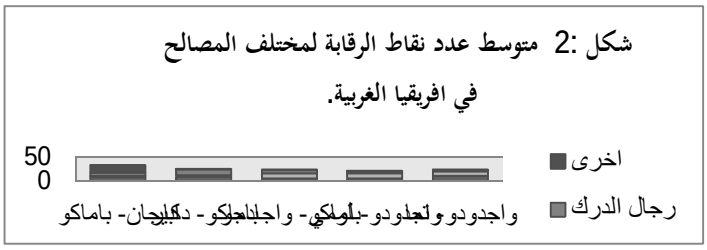

Source ; Habiba Ben Barka, op.cit, p05

بالإضافة إلى العوامل السالفة الذكر المساهمة في تدني قيمة التجارة البينية يشكل تعدد نقاط الرقابة على طول المسار في إفريقيا الغربية أهم المعوقات التي تعرقل نمو التجارة البينية للدول الأعضاء في هذه المنطقة فنجد أن نقاط الرقابة تتراوح بين 1,8 إلى 3,2 نقطة في كل 100 كلم لمختلف المصالح "جمارك، شرطة ورجال درك" ونلاحظ كما يبينه الشكل رقم 02 أن أكثر نقاط الرقابة موجودة بين ساحل العاج ومالي " ابيدجان- باماكو" وما يتبعه ذلك من زيادة للتكلفة سواء الناتجة عن تضييع الوقت أو الناتجة عن الفساد الموجود في نقاط الرقابة الذي يكلف دائما مصاريف إضافية تدفع في شكل رشاوى من اجل الخدمات المقدمة وهذا ما نبيه في الشكل رقم 03

Source ; Habiba Ben Barka, op.cit, p 06

فالشكل التالي يمنحنا صورة أكثر وضوحا للتكلفة التي يتحملها سواء المستوردون أو المصدرون على طول المسار الرابط بين دول إفريقيا الغربية وذلك ناتج عن فساد أجهزة الرقابة وضعف المؤسسات الرقابية في هذه البلدان بحيث نجد مثلا أن متوسط الرشاوي المدفوعة لطول الطريق الرابط بين ابيجان وباماكو يعادل تقريبا 200 دولار أمريكي، كما تقدر التكلفة المتوسطة المدفوعة في شكل رشاوي بين 3 إلى 23 دولار لكل 100 كلم[7] ، وهذا من شانه أن يساهم بشكل آو بأخر في عرقلة نمو التجارة البينية بين دول إفريقيا الغربية.

بالإضافة إلى ما سبق يواجه التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا عدة معوقات أخرى نوجزها فيما يلي[8] :

- عدم كفاية الأطر المؤسسية والتنظيمية " الأشكال الناعمة من البنية الأساسية اللازمة لإتمام تنمية البنية الأساسية المادية،
- عدم كفاية القدرات المالية واللوجستية في الهيئات الوطنية والإقليمية المنخرطة في تنفيذ جدول أعمال التكامل،
- الافتقار لمؤشرات يعول عليها لقياس التقدم نحو تحقيق التكامل الإقليمي،
- عدم كفاية قدرة الموارد البشرية والإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ مبادرات التكامل المتفق عليها،
- الافتقار إلى نظم مدفوعات إقليمية ملائمة تسهل المعاملات المالية عبر الحدود والتجارة الإقليمية[9] ،
- عدم ملاءمة نموذج التكامل المتبع؛ فالعديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على شاكلة النموذج الأوروبي المستند إلى قاعدة: «دعه يعمل دعه يمر»، والتركيز غير المحدود على تحرير التجارة الإقليمية. وفي حين يبدو النموذج

مناسباً للبلدان الصناعية؛ فإنه يسبب العديد من المشكلات للتجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية؛ حيث لا اعتماد ولا تعاون بين الدول في ظل الحواجز الكبيرة في مجال النقل والاتصالات، وفي ظل الاختلافات الواضحة بين الدول في مستوى التنمية وتشابه هياكل الإنتاج في الدول الإفريقية والتي تكاد تنحصر في إنتاج السلع الأولية، وهو ما يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بينها[10] .

- غياب التنسيق والانسجام في السياسات النقدية والمالية في مختلف البلدان المشكلة لاتفاقيات التكامل الإقليمي، مثل المغالاة في معدلات سعر الصرف، اختلاف في السياسات المالية، عدم تجانس السياسات المنظمة للاستثمار.....الخ.

- الاعتماد على سياسة إحلال الواردات كمنهج للتنمية وما ترتب عنها من إنشاء صناعات غير فعالة محمية عن طريق تعريفة جمركية مرتفعة[11] ،

- التبعية الكبيرة للتعريفة الجمركية في تمويل الميزانية الذي كان لها اثر سلبي على التجارة البينية وشجع على ظهور أسواق موازية تبحث عن الربع،

- التشابك في العضوية داخل التجمعات الإقليمية وما له من اثر سلبي في الاستغلال غير فعال للموارد الاقتصادية،

- وتُعد مشكلة توزيع عوائد التكامل واحدة من أخطر المعوقات المادية للتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، فإذا كان التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المكاسب الإنمائية للأعضاء كلهم؛ فإن ذلك لا يعني بالضرورة استفادة الجميع بالقدر نفسه؛ فتوزيع عوائد التكامل الإقليمي لا يكون على أساس العدالة بين الأعضاء، وهو ما لا يشجع البلدان الأقل استفادة على العمل بجدية في إطار التكامل، بل يؤدي إلى الامتناع عن تنفيذ التزاماتها في نطاق التكامل الإقليمي؛ نظراً لشعورها بالظلم لاستنزاف مواردها لمصلحة غيرها، وهو ما يقتضي تعويض الدول التي تخسر من جرّاء العملية التكاملية، على أن هذه العملية (توزيع العوائد والتعويض) في حد ذاتها تمثل عقبة أساسية في سبيل التكامل؛ في ظل اختلاف تقديرات كل من الدول المستفيدة والدول المتضررة لأسس توزيع عوائد التكامل ومعاييره، والتعويض عما قد يسببه من أضرار[12]،

- الطموحات الكبيرة لاتفاقيات التكامل الإقليمي،

- عدم مصداقية السياسات المتبعة وما ينجم عنه من دخول في دوامة التجديد والإصلاح،

- يشكل غياب الإرادة السياسية وعدم الالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب الدول الإفريقية أهم معوقات التكامل في إفريقيا، وذلك لما تولده غياب هذه الإرادة من إحجام للدول الأعضاء في تنظيمات التكامل الإقليمي عن تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك التنظيمات، وذلك على الرغم من الخطابات الإفريقية الرسمية حول أهمية الالتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل تنمية دول القارة؛ فإن قلة قليلة جداً من الدول المشاركة في برامج التكامل هي التي قامت بإقامة المؤسسات والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل[13] . ومن المعوقات السياسية أيضا نجد تقاعس الدول الأعضاء في الوفاء بحصصهم المالية للمنظمات التكاملية الإقليمية؛ ولذا لا غرابة في قيام الدول الأعضاء بالتصديق على برامج وبروتوكولات وقرارات، صادرة عن هذا التنظيم أو ذاك من تنظيمات التكامل الإقليمي، دون وجود دراسة لكيفية تطبيقها على المستوى الوطني، أو دراسة تأثيرها على الدول الأعضاء وما يسببه هذا من تعطيل للعملية التكاملية.

كما يعتبر غياب البنية التحتية الأساسية أهم المعوقات المادية للتكامل الاقتصادي، وتشمل البنية التحتية الطرق، الاتصالات، الطاقة الكهربائية ولغيابها اثر مباشر على عملية التكامل الإقليمي بسبب ما تؤدي إليه من تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة، فالافتقار إلى وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدي إلى وجود إعاقة طبيعية أمام دخول منتجات كل

دولة إفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر في سرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل وكفاءتها، والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل.

خلاصة:

في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية المتميزة بالضعف والتخلف الاقتصادي، وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المتسمة باللجوء المتزايد لتشكيل تجمعات إقليمية عملت غالبية الدول الإفريقية على تبني مبادرات التكامل الإقليمي والانضمام إلى التجمعات الإقليمية الموجودة وذلك باعتبارها حلا لتجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. غير ان تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا يواجه الكثير من المعوقات المادية وغير مادية، وتتمثل المعوقات المادية أساسا في غياب الهياكل القاعدية المرتبطة بالنقل، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الطاقة.... أما المعوقات غير المادية فهي متشابكة ومتعددة وأهمها تخلف أسواق رؤوس الأموال، الانتماء إلى عدة تجمعات إقليمية والتداخل بين هذه التجمعات، غياب الانسجام والتنسيق في السياسات المتعلقة بالاستثمار، التجارة، العمل...وعدم ملائمة النموذج التنموي المعتمد في غالبية الدول الإفريقية وعليه يجب على الدول الإفريقية العمل على توفير أحسن الشروط التي تساهم في نجاح مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي باعتبارها حلا لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وتحقيق المنافع في إطار إقليمي، وذلك بتكييف البيئة الاقتصادية بما يخدم مصالح هذه الدول من جهة وبما يتوافق مع طموحات الشركاء في التجمع التكاملي.

الهوامش

[1] cnuced, le développement économique en Afrique, renforcer l'intégration économique régional pour le développement en Afrique, rapport 2009, nation unies 2009,P 9

[2] cnuced. op cit, p 10

[3] محمد عاشور ، التكامل الإقليمي في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى19 ،2007، ص 32.

[4] مفوضية الاتحاد الإفريقي، تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في إفريقيا، الأمم المتحدة، القاهرة 2009، ص 04

[5] مفوضية الاتحاد الأفريقي، استعراض عام للتقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا، الأمم المتحدة، مارس 2011، ص08

[6] BAD, Revue sur l'effecacité de dévloppement, proumovoir l'intégration regional, dition 2012, p 16

[7] Habiba Ben Barka, op.ct. p6

[8] BAD, politique en matière de coopération économique et d'intégration régional, BAD, 2000،p3

[9] البنك الإفريقي للتنمية، التقرير السنوي 2009، منشورات البنك، تونس، 2011،ص 28

[10] محمد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-39

[11] BAD, politique en matière de coopération économique et d'intégration régional, op.cT.p3

[12] محمد عاشور، مرجع سابق، ص40

[13] نفس المرجع، ص37.